القضية السابعة

أخطار تهدد الآثار

obeikandl.com

obeikandl.com

معاول الهدم:

تعدّ الآثار التاريخية (المساجد، والمعابد، والوكالات، والمسلات، والطواحين) ثروة قومية لا تقدر بمال؛ فهي شاهد حي على عصر من عصور التاريخ التي ولت، فهي تحكي قصة حضارة بزغت وازدهرت في فترة من فترات رحلة الحياة على كوكب الأرض، ذهب أبطالها وصانعوها، وبقيت هي لتدل عليهم؛ كأثر ثمين من آثارهم.

ولكن وبكل أسى وأسف؛ وصلت أيدي الإهمال والتخريب إلى هذه الآثار، فأخذت تعبث بها وتتلفها وتدمرها، دون أن يشعر أحد، وإن شعر فلا حياة لمن تنادي، وكأن شيئًا لم يحدث. ومن الغريب والعجيب أن يحدث هذا في وقت ازداد فيه الوعي بقيمة الآثار والتراث الإنساني؛ فهناك أفراد وهيئات وجمعيات تعنى أشد العناية بموضوع الآثار التاريخية والتراث الإنساني، هذا بالإضافة إلى ما يمكن أن تحققه هذه الآثار من نهضة سياحية، تسهم بقدر كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.

وفي الحقيقة فإن هناك عوامل بيئية تنتج عن إهمال الإنسان، ويمكن أن نسميها "معاول الهدم"؛ هذه "المعاول" أتت على الكثير من الآثار التاريخية المهمة في الفترة الأخيرة. ويمكن تحديد المياه الجوفية، والقمامة، والحرائق؛ كأكثر معاول الهدم في عصرنا الحديث. ويضاف إليها – بل ويأتي في مقدمتها جميعًا – "الإهمال" الذي أصبح سائدًا في كل مناحي حياتنا.

وسوف نتناول – في السطور القادمة – هذه المعاول الهادمة للآثار والتراث الإنساني؛ لنضع أيدينا عليها، ونحذر بكل قوة من تمادي الإهمال في اتخاذ الخطوات الفاعلة لمكافحتها، والقضاء عليها؛ حماية لماضينا الذي نفخر ونعتز به، ومستقبلنا الذي نصبو إليه ونتمناه.

الإهمال والحرائق تعبث بالتراث

جاء الحريق الذي شب في مدرسة السلطان برقوق ليدق جرس إنذار جديد؛ فالمنطقة التي توجد بها المدرسة، والتي تمثل آثارها نحو 65٪ من آثار مصر الإسلامية؛ تحيطها قنابل موقوتة، وتتعرض لانتهاكات تقع تحت سمع وبصر الهيئات المعنية، التي تقف إما مكتوفة اليدين، أو تشارك بصورة غير مباشرة في مضاعفة حجم الكارثة والمخاطر؛ فأي زائر لمنطقة القاهرة التاريخية يلاحظ عدد الورش التي توجد بالفعل داخل حرم الأثر؛ حيث تمارس هذه الورش أنشطة خطيرة ومتنوعة، يصاحبها استخدام أنابيب الغاز والنيران، التي وإن لم تأت على الأثر بأكمله؛ فإنها على أقل تقدير تهدد عناصره الزخرفية، يضاف إلى ذلك تلك التجاوزات التي تحدث في أثناء الاحتفال بذكر الموالد في هذه المساجد التاريخية، والتي تتحول إلى مطابع أو غرز على مرأى ومسمع من المجلس الأعلى للآثار ووزارة الأوقاف.

ومن العجيب والغريب أن التصريحات التي توالت عقب الحريق قد ألقت بالمسئولية على وزارة الأوقاف، التي ما زالت تؤجر المناطق الأثرية، وتسمح بتحويلها إلى مساكن وورش، دون أدنى التزام بضوابط ومقتضيات حماية الأثر.

إن ملف إهدار الآثار التاريخية طويل ومؤسف؛ فقد ضاعت المسئولية فيه ما بين تضارب القرارات والاستهانة والتقاعس، بل والجهل أحيانًا؛ الأمر الذي يحتم فتح ملف قضية التوقف عن تسجيل الآثار، أو إخراج بعضها من السجلات (الأثرية) بحجة الأعباء المادية، وقضية الملكية الفردية للمباني ذات الطراز المعماري. ففي فترة ما تم إخراج بعض الآثار من السجلات الأثرية ليتم هدمها، وإقامة مساكن شعبية أو مدارس؛ فقد تم هدم جامع "سودون زادة"، الذي يرجع تاريخه إلى عصر المماليك الجراكسة؛ ليبنى مكانه مساكن شعبية تطل على جدران المحراب الذي تحول إلى مقلب قمامة.

نفس المأساة تكررت مع عدد من أكبر وأقدم وكالات القاهرة؛ مثل وكالة المشنات، ووكالة قوصون، ووكالة عباس. الأكثر من ذلك أنه بفعل جهل موظف أفتى

بعدم أهمية جامع الفتح الملكي، وجامع الأمير حسن؛ تم إخراج هذين الأثرين من سجلات هيئة الآثار.

أما المدرسة الصالحية التي أنشأها الصالح نجم الدين أيوب لتدريس المذاهب الفقهية الأربعة[1]، ونتيجة لعدم تسجيل الجزء الجنوبي من المدرسة؛ فقد تم بيع المنطقة وأقيمت عليها مساكن توسطتها بقايا المدرسة التاريخية، ثم اكتملت فصول المأساة في التسعينيات من القرن العشرين الميلادي، عندما تمت الموافقة على هدم الجزء التاريخي؛ وذلك لبناء سوق تجارية بالمنطقة. والمثير والمحزن في نفس الوقت أنه أثناء أعمال الحفر لم يتمكن المالك من التخلص من صهريج الماء الأثري التابع للمدرسة التاريخية؛ إلا باستخدام الحفارات الميكانيكية.

وفي الحقيقة ومن الثابت؛ فإن هناك قصورًا ومباني قد اختفت وتمت إزالتها دونما سبب معقول، وإن هناك آثارًا أخرى تنتظر نفس المصير بسبب عدم تسجيلها، أو لأنها ملكيات فردية لا يحق لأي جهة أن تتدخل في حق مالكها في الهدم وإزالة الأثر، وإقامة مبانٍ مخالفة للطابع المعماري الأصلي.

ولذلك تتعالى الأصوات المدافعة عن تراث مصر وكنوزها الأثرية، مطالبة بفك الاشتباك المحتدم منذ سنوات بين الأجهزة المسئولة عن الآثار وهيئة الأوقاف، وإعادة نشاط لجان حصر وتسجيل الآثار، وحل مشكلة الملكية الفردية، وإنشاء بنك للمعلومات لحفظ وتسجيل بيانات وصور كل المباني ذات الطابع المعماري المميز؛ حفاظًا على البقية الباقية من آثارنا.

المياه الجوفية تهدد الآثار التاريخية

تعدّ مدنية بلوبتيني أو رشيد – على الرغم من صغرها - مدينة سياحية وأثرية مهمة، فعندها يلتقي النهر بالبحر في مشهد جميل ورائع يبهج النفوس، كما أنها تزخر

(1) كشفت الحفائر عن أن الموقع يضم القصر الفاطمي الذي أنشأه جوهر الصقلي عند فتح مصر.

بكنوز الفن المعماري الأصيل التي تأسر العيون والعقول. وعلى الرغم من ذلك كله؛ فقد وصل ونال الإهمال من هذه المدينة وآثارها وكنوزها، بما ينذر بكارثة محققة.

ففي القرن الماضي (العشرين الميلادي)؛ اندثرت نصف آثار رشيد التي كان يبلغ عددها 43 أثرًا، ما بين مسجد ومنزل ووكالة وطاحونة، ولم يتبق منها سوى 22 أثرًا فقط، مهددة هي الأخرى بالانهيار بفعل المياه الجوفية التي ارتفع منسوبها، ومهددة بمياه الصرف الصحي التي طفحت في الشوارع؛ بسبب تعثر مشروع الصرف الصحي[1] منذ ما يزيد على ستة أعوام؛ مما دفع الكثير من المواطنين إلى هدم منازلهم القديمة بعد أن هددها خطر الرشح، والقيام ببناء أبراج وعمارات ذات طوابق متعددة بدلًا منها.

ويؤكد الدكتور إبراهيم محمد عبد الله الأستاذ بمعهد ترميم الآثار في بحثه الذي يحمل عنوان: "تأثير المياه الجوفية على المباني الأثرية بمدينة رشيد"؛ أن التراث المعماري الفريد بمدينة رشيد يتعرض لخطر شديد، يتمثل في المياه الجوفية، والتي يرجع ارتفاع منسوبها إلى عدة عوامل منها:

- أن مدينة رشيد تعدّ من المدن الساحلية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، والذي يصل معدل هطول الأمطار بها إلى 200 مم/ سنة.
- تسرب المياه من شبكة توزيع المياه المتهالكة، التي تآكلت خطوطها وتحتاج إلى إحلال وتجديد.
- ترشيح المياه من بيارات المنازل لعدم وجود صرف صحي.
- طبيعة التربة الرملية بمدينة رشيد أسهمت في تسرب كميات كبيرة من مياه النيل والبحر إلى أراضي المدينة.
- ارتفاع نسبة الرطوبة بمدينة رشيد لكثرة المسطحات المائية المحيطة بها؛ مما يتسبب في قلة معدلات الجفاف والبخر.

---

(1) تسبب تعثر مشروع الصرف الصحي في أن هجمت المياه على المنازل لانخفاض مستواها؛ فغمرتها وأتت على جدرانها.

وفي الحقيقة فإن العوامل السابقة تسهم في ارتفاع منسوب المياه الجوفية بالمدينة.

وأشار الدكتور إبراهيم إلى اختلاف مناسيب المياه الجوفية من منطقة إلى أخرى؛ حيث تبين بالقياس أن المياه توجد على عمق 90 سم من أساسات مجموعة منازل الأمصيلي، في حين توجد على مسافة 15 سم فقط من سطح الأرضية في منزل رمضان. أما في مسجد زغلول فقد طفت المياه على السطح؛ بل وارتفعت على منسوب مياه النيل بمقدار 1.63م؛ لانخفاض أرضيته عن المنازل المحيطة به.

وأوضح أن ارتفاع منسوب المياه الجوفية في رشيد قد تسبب في خلخلة الأساسات، وظهور تصدعات بالمباني الأثرية، كما أثرت سلبًا على "المونات" الداخلة في تركيب الأساسات، وتفاعلت مع مكوناتها؛ مما أضعف من قوة تماسكها. وأضاف: إن الخطة الطموحة للمجلس الأعلى للآثار، والتي يتم بمقتضاها الآن ترميم 9 منازل برشيد؛ تتطلب بالضرورة مشروعًا لخفض منسوب المياه الجوفية بها لضمان سلامة أعمال الترميم.

ويرى الدكتور أحمد رجب علام (أحد المهتمين بآثار رشيد) أن الحل الفعال والرئيسي لهذه المشكلة؛ يتمثل في إنهاء شبكة الصرف الصحي الموجودة بالمدينة؛ حيث إنه من المتوقع أن تعود المياه الجوفية إلى مناسيبها الطبيعية خلال 26 شهرًا من بدء تشغيل مشروع الصرف الصحي، ويطالب بضرورة إنشاء شبكة آبار مراقبة لمتابعة تذبذب مستوى المياه الأرضية، وملاحظة تأثير شبكة الصرف الصحي في خفض مناسيب المياه الجوفية ومتابعتها بصفة دائمة؛ للتصرف بشكل سريع وفوري عند تعرض الشبكة لأي أعطال.

القمامة واحتراق الآثار

القمامة مشكلة قد تهدد الآثار التاريخية ذات القيمة الكبيرة بطريقة مباشرة، من خلال اشتعال الحرائق بها. ومما يؤكد ذلك ما كتبه الباحث الأثري محمد أبو العمايم في جريدة الأهرام[1]؛ حيث كتب: "أما عن مشكلة القمامة التي تهدد الآثار، ففي الأمس

(1) جريدة الأهرام: العدد 42377، 15/ 12/ 2002م، ص 29.

القريب وأثناء مروري بشارع مراسينا (شارع عبد المجيد اللبان بالسيدة زينب) وجدت سبيل يوسف بك مشتعلًا، وتمت السيطرة على النيران. والجدير بالذكر أن هذا الأثر قد احترق من قبل من جراء إلقاء القمامة على سطحه، من منطقة "قلعة الكبش" المشرفة عليه، وبالتالي اشتعلت فيه النيران واحترق سقف السبيل الفاخر، واختفت معالم الدور العلوي، ثم ظل الأثر مفتوحًا للسماء، تُلقى فيه القمامة حتى احترق بالأمس.

وتكرار احتراق الآثار شائع ومنتشر، وأغلب الحرائق يحدث بسبب إهمال الآثار المفتوحة، وتحويلها لخرابات تلقى فيها القامة. ومن الآثار التي تعرضت لذلك باب بيت رضوان بك بالخيامية، وقبة السادات الشناهرة بصحراء المماليك، وشباك جامع "إيتمش البجاس" بباب الوزير، وصهريج جامع التنكزية بمنشية ناصر، وباب "خانقاه برقوق" بصحراء المماليك (الباب الشمالي)، وأخيرًا المسافر خانة، وجامع السلطان برقوق في منطقة بين القصرين.

حماية الآثار من أخطار القمامة

وهكذا نجد أن القمامة، وحرقها يمكن أن تؤثر تأثيرًا مباشرًا على الآثار والمناطق السياحية، سواء من خلال المظهر غير الحضاري لتلك المناطق بسبب القمامة، أو من خلال الحرائق التي تدمر تلك الآثار، وتقضي على ثروة قومية لا تقدر بمال.

ولذلك يجب العمل على تنظيف الأماكن حول الآثار وأعلى أسطحها، وحمايتها من إلقاء القمامة والمخلفات بها أو بالقرب منها، وأن تتولى عملية النظافة والحماية جهات خاصة متخصصة في تلك النوعية من الأعمال، حتى تتم المحافظة على الآثار المهمة. كما يجب العمل على إحاطة الآثار بأسوار عالية وأبواب مغلقة، وعدم تركها مفتوحة حتى لا يصلها الخراب، ويعبث بداخلها المتسولون واللصوص، وحتى لا تتحول إلى مقالب للقمامة والمخلفات، وتصبح قنابل موقوتة يمكن أن تنفجر في أي وقت.